التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

الأحد 23 صفر 1447هـ الموافق ل17 أوت 2025 م العدد 554 الثمن 1000 مليم

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 77 - القضاة ثلاثة: أحدهم القاضي، وهو الذي يتولى الفصل في الخصومات ما بين الناس في المعاملات والعقوبات. والثاني المحتسب، وهو الذي يتولى الفصل في المخالفات التي تضر حق الجماعة. والثالث قاضي المظالم، وهو الذي يتولى رفع النزاع الواقع بين الناس والدولة.

اقرأ في هذا العدد

ماذا تريد أمريكا من سوريا؟

الصندوق الأسود للفكر الغربي (1)

لا تخذلوا غزة أيها المسلمون

الدبلوماسية البحرية بين اليونان وليبيا في مواجهة الاتفاقية التركية الليبية

تصريحات نتنياهو حول «إسرائيل الكبرى» هي إعلان حرب تلغى معها المعاهدات وتسير بسببها الجيوش وما دون ذلك خيانة

كلمة العدد

الاتحاد العام للشغل،ووحدة العناية المركزة

صُدم الرأي العام في تونس بتنفيذ الاتحاد العام التونسي للشغل لإضراب في قطاع النقل، أيام 30 و 31 جويلية الماضي والأول من شهر أوت الجاري وهو الإضراب الذي شلّ حركة النقل في كامل البلاد، مما أربك حياة الناس وزاد في معاناتهم من قطاع ذاقوا الأمرين نتيجة اهتراء بنيته التحتية وفساد خدماته على شدة حاجتهم إليها. نُفّذ الإضراب في وقت لم يتوقعه أحد، وكان الرأي العام يأمل أنه سيقع "الاتفاق" على إلغائه أو تأجيله، خاصة بعد فترة "الهدن" التي وفّرها الاتحاد للسلطة بعد 25 جويلية 2021 عربون تأييد لها ومساندة في حربها على "الفساد والمفسدين"، و"أعداء الوطن" المتآمرين. فكثر اللغط وتتابعت الأبصار والأسماع بين قرطاج وساحة محمد علي لتتبين الأمر، خاصة وأن تصريحات النقابيين حول الدوافع التي حتمت إعلان الإضراب وتنفيذه والتي يدور أهمها حول الحق في لباس الشغل، وتوحيد مسارات طريقة احتساب الراحة السنوية في كل الشركات، لا يتناسب مع شدّة معاناة الناس في ذروة الفترة الصيفية.

لم تزد ردّات فعل السلطة على إعلان الاتحاد عن الإضراب، في بداية الأمر، عن استنكار باهت لذلك الإعلان ثم اتخذت إجراء تسخير ذرّا لرماد في عيون رمداء، ومنحت ترخيصا استثنائيا لسيارات الأجرة والنقل الريفي للعمل في مختلف مناطق الجمهورية دون التقيد بالنطاق الجغرافي المحدد. تمّ الإضراب وشُلّت الحياة العملية للناس وكانت الأنظار تتجه إلى "إجراءات" قيس سعيد الرادعة، والتي طالت خصوما آخرين، لكل من يعبث بمصالح الناس ويهدد السلم العام. ورغم تراجع الاتحاد العام التونسي للشغل عن تنفيذ إضراب جديد في قطاع النقل المقرر يومي 7 و 8 أوت الحالي، أمام الاستياء الشعبي المتنامي على تخبط الاتحاد، وتهافت شعبيته، فقد ارتفعت أصوات منادية بضرورة حلّ الاتحاد ومحاسبة قياداته المتهمة شعبيا بالفساد وتهديد مصالح البلاد والعباد، و محاكمتهم وفتح ملفاتهم المسكوت عنها والتي يتردد صداها في ثنايا تلميحات رئيس الدولة، وأصوات أخرى تنادي بتطهيره من الفاسدين وممن أساء إلى "قلعة حشاد" كمكسب وطني وقلعة نضال يجب الحفاظ عليها.

إلا أن منشور رئاسة الحكومة الذي عمّمته على كافة الوزارات ومؤسسات الدولة، إثر انعقاد الهيئة الإدارية للاتحاد إثر تجمع لأنصار السلطة، كما يقول الاتحاد، والداعي إلى حلّ المنظّمة ومحاكمة قياداتها، لم يزد على الأمر بإنهاء العمل بقاعدة "التفرغ النقابي" للموظفين المنتسبين إلى منظمات نقابية، لتعارضه مع النظام الأساسي للوظيفة العمومية والنظام الأساسي للمؤسسات والمنشآت العمومية. ذلك الأمر الذي وقعته سلطة بن علي بمقتضى الاتفاق مع الاتحاد حول ممارسة الحق النقابي في قطاع الوظيفة العمومية والمبرم في الثالث من أفريل 2009، فلم تزد السلطة اليوم على أن تراجعت عن أمر أبرمته هي في يوم كان عقده نافلة لاتحاد هي في حاجة لدوره الذي يؤديه لها، بعد أن لم تعد في حاجة إليه.

ويأتي تهديد الهيئة الإدارية للاتحاد، باللجوء إلى الإضراب العام في حال استمرار مقاطعة السلطات للمفاوضات الاجتماعية أو تكررت محاولات الاعتداء على مقره، ليفسر الجرأة في الإعلان على إضراب النقل وتنفيذه. ثم يفهم تصعيده حين يشير لجماعات يقول أنها موالية للرئيس قيس سعيد، ويصف تحركاتها بحملات التجييش، فلا تتردد الهيئة الإدارية للاتحاد بالإشارة إلى طلبه من رئيسة الحكومة بضرورة فتح تحقيقات قضائية في ملفات فساد في اتهامات لا تعني إلا مسئولي اتحاد الشغل فتصفها بـ الاتهامات "الكاذبة والمضللة". فهل الحاجة إلى الاتحاد في تونس لا زالت قائمة، فاقتضى الأمر ترميم هيكله والنفخ في رمّته. فاقتضى الحال التغاضي عن مآخذه ومسئوليه التي لا تعد؟ أم انتهى دوره كسائر اتحادات العالم أمام تغوّل الشركات العظمى في ظل العولمة والنيولبرالية، التي لم تعد تحتاج للنقابات؟ فتونس مهد ثورة، وعنوان بركان منذر بتحوّل عظيم، فلا أقل من يحمّلوا رمّتهم شعار " شغل، حرية، كرامة وطنية" في عملية تضليل باتت لا تنطلي على أحد، إلا على من باع ذمته، وارتضى على نفسه الدنية!! كم مرت بين غرف الإنعاش ووحدات العناية المركزة من رمم ولم تخرج إلا جثثا.

الخلافات الفرنسية الجزائرية، إلى أين؟

وجه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رسالة إلى رئيس وزرائه دعا فيها إلى "تبني نهج أكثر صرامة" تجاه الجزائر، متهما السلطات الجزائرية بعدم الاستجابة لنداءات التعاون المشترك خلال الأشهر الأخيرة. حسب تسريب لجريدة "لوفيغارو" الفرنسية.

هذا الموقف الجديد يأتي في ظل ما اعتبره مراقبون تحولا حادا في خطاب الإليزيه إزاء الجزائر، خاصة بعد اعتراف باريس بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، الأمر الذي زاد من تعقيد العلاقة الثنائية.

ويأتي هذا التوتر في سياق خلافات تتمحور عموما حول ملفات الذاكرة وجرائم الاستعمار والتعاون الأمني والهجرة ، وكان رئيس الحكومة ، فرانسوا بايرو ، قد هدد في نهاية فيفري بطلب إلغاء إتفاقية 1968 للهجرة إذا لم توافق الجزائر على استقبال رعاياها الموجودين في فرنسا بطريقة غير قانونية، في مهلة مدتها ستة أسابيع، رغم ما تعرض له هذا الاتفاق من تعديلات حدّت من الامتيازات التي تخص هجرة الجزائريين وإقامتهم في فرنسا.

وكانت الجزائر قد نددت في وقت سابق بقرار القضاء الفرنسي برفض تسليم وزير الصناعة السابق عبد السلام بوشوارب ، المتهم في بلاده بملفات فساد واختلاسات كبرى خلال عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي غادر الجزائر إلى فرنسا عام 2019 مع بدء فتح ملفات الفساد الكبرى التي أطاحت بعدد كبير من كبار المسؤولين.

كما أشار الرئيس الفرنسي في رسالته إلى اعتقال الكاتب الفرنسي الجزائري ، بوعلام صنصال ، الذي يقبع في السجن منذ 16 نوفمبر 2024 بسبب تصريحات صحفية أطلقها في فرنسا، حيث قال بأن "أجزاء كبيرة من غرب الجزائر تعود إلى المغرب"، وأن قادة الاستعمار الفرنسي "كانوا سببا في اقتطاعها مرتكبين بذلك حماقة". كما قال إن بوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء عن المغرب، "من صنع الجزائر لضرب استقرار المغرب". وتزامنت أزمة صنصال مع أزمة كاتب فرنسي جزائري آخر، هو كمال داوود.

وكانت العلاقات بين البلدين متوترة بما فيه الكفاية منذ صيف 2024، عندما سحبت الجزائر سفيرها من باريس؛ احتجاجاً على اعترافها بخطة الحكم الذاتي المغربية للصحراء، وحينها شجبت "قيام حلف بين الاستعمار القديم والجديد"، وتقصد البلدين، علماً أن العلاقات بين العاصمتين المغاربيتين مقطوعة رسمياً منذ 2021.

التتمة في الصفحة 3

محاولة انقلاب في مالي 2025

الخبر : في 10 أغسطس 2025، أحبطت السلطات المالية محاولة انقلاب في باماكو، وجاء في بيان للحكومة تلاه وزير الأمن في الحكومة المالية أن من بين المتورطين في المحاولة ضابطين ساميين في الجيش هما اللواء عباس دمبلي واللواء نما سنغاري ومواطنا فرنسيا يعمل لحساب أجهزة الاستخبارات في بلاده و 45 ضابطًا كانوا يخططون للإطاحة بالمجلس العسكري بقيادة الكولونيل عاصمي غويتا.

هذه المحاولة تعكس توترات داخل المؤسسة العسكرية، حيث يسعى غويتا لتوحيد الصفوف عبر إقصاء شخصيات نافذة مثل ديمبيلي (ذي النفوذ الواسع) وساغارا (الرمز النسائي البارز)، ما يُظهر هشاشة التحالفات رغم التماسك الظاهري. وتأتي الحادثة في سياق مرحلة انتقالية مضطربة بدأت مع انقلابي 2020 و 2021، تم خلالها تأجيل الانتخابات حتى 2027 وحل الأحزاب السياسية، ما أثار احتجاجات محلية وانتقادات واسعة على الصعيد الدولي.

التعليق :

التطورات الأخيرة في مالي تؤكّد أن مسار المرحلة الانتقالية أصبح أكثر تعقيدًا، وأن العودة إلى الحكم المدني قبل 2027 تبدو شبه مستبعدة في ظل هذه الأجواء. الاعتقالات وما رافقها من إغلاق المجال السياسي قد تؤدي إلى زيادة العزلة السياسية للنظام، ما يعقّد أي حوار داخلي أو خارجي حول الإصلاحات.

كما تكشف الأحداث عن وجود تيارات متباينة داخل المجلس العسكري، بعضها قد لا يتفق مع إطالة أمد المرحلة الانتقالية أو طريقة إدارة الملف الأمني. في بيئة كهذه، قد تصبح التوازنات الداخلية أكثر هشاشة، خصوصًا إذا ترافق ذلك مع ضغوط خارجية أو مطالبات داخلية بالإصلاح السياسي.

الاعتقالات في صفوف الجيش و التي طالت مدنيين مثل رئيس الوزراء المالي المدني السابق شوغيل مايغا، والتي تلتها إجراءات تحمل طابعًا سياسيًا، قد تحقق ردعًا سريعًا، إلا أنها على المدى البعيد سوف تخلق بيئة خصبة لمزيد من الانقسامات داخل السلطة الحاكمة في مالي.

إنّ ما يجري في مالي اليوم ليس فقط صراعا داخليا على السلطة، بل انعكاس لصراع إقليمي ودولي على الثروات والممرات الاستراتيجية وتوازنات النفوذ. ضعف الدولة وصعود المجالس العسكرية يغري كل القوى الخارجية باللعب على الحبال الدقيقة للولاءات المؤقتة. وتبقى شعوب المنطقة هي الخاسر الأكبر في دورة عدم الاستقرار، بينما تستفيد قوى دولية من "تأبيد أزمة الساحل" خدمة لمصالح أبعد بكثير من عناوين الأمن والتنمية المطروحة للاستهلاك الإعلامي.

الأكيد أن الصراع الدولي على مالي ودول الساحل وكذلك في شمال إفريقيا يحكمه التنافس حول الثروة والنفوذ، إلا أنّ جميع القوى الاستعمارية متحدة ومتخندقة في حربها على الإسلام بوصفه مبدأ، قوامه دولة توحّد شعوب المنطقة، وتجعلها حصنا منيعا من التدخّل الخارجي ومركزا يستأنف فيه المسلمون دورهم الحضاري ، حيث تعلو قيم العدل والإنصاف والدين الحقّ الذي ارتضاه الله لعباده، فهذا هو مجال تسابق وتنافس أهل تمبكتو والقيروان وأهل فاس وتلمسان وأهلنا في كانو وأغاديس والقاهرة، وما عداه فهو عبث وإهدار للأعمار والطاقات، قال تعالى : وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ

بقلم أ.ياسين بن يحيى

الدكاترة الباحثون... طاقات علمية تعجز الدولة عن توظيفها!

الخبر: دكاترة باحثون يعتصمون أمام وزارة التعليم العالي و يُطالبون بالانتداب المباشر

دخل عدد من الدكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل، في اعتصام مفتوح أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، منذ يوم الإثنين 11 أوت الجاري للمطالبة بحقهم في التشغيل عبر الانتداب الإستثنائي المباشر.

وفي هذا الإطار، أوضح الدُكتور الباحث في اللُّغة والآداب الإنجليزية والمُنسّق الوطني لإعتصام الدّكاترة الجامعيين ، حاتم بن جميع ، خلال مداخلة هاتفية في برنامج "صباح الورد"، يوم الخميس 14 أوت الجاري على الجوهرة أف أم، أنّ "عدد الدكاترة الباحثين بمختلف فئاتهم يبلغ حواليْ 7 آلاف في حين تتكتم وزارة التعليم العالي على الرقم الحقيقي والدقيق لأسباب مجهولة".

وأضاف أنّ "عدد الدكاترة المعتصمين أمام الوزارة يبلغ حواليْ 70 باحثًا"، مشدِّدًا على مطالبهم المتمثلة أساسا في الانتداب المباشر في الجامعات التونسية والإدارات". ولفت بن جميع إلى أنّ "وزارة التعليم العالي فتحت باب التواصل والحوار لكن التنسيقية الوطنية لإعتصام الدّكاترة الجامعيين رفضت باعتبار أنّ الوزارة لم تمدّها بالأرقام الحقيقية للشغورات".

مناشدة الدكاترة الباحثين لرئيس الدولة:

لقد أسمعت لو ناديتَ حيا
ولكن لا حياةَ لمن تنادي
ولو نارا نفختَ بها أضاءت
ولكن أنت تنفُخُ في رمادِ

من جهته أكّد محي الدين الجريدي الدكتور في الهندسة الميكانيكية منذ 2015 في تصريح " للشروق أون لاين " أنّ أزمة الدكاترة الباحثين امتدت إلى ما يقرب 11 سنة نتيجة ضغط الحكومات المتعاقبة بعد الثورة على الإنتدابات و التقليص منها إلى الحدّ الأدنى . و أشار إلى أنّه يتخرّج سنويا 1000 دكتور دون أن يقع انتدابهم ممّا نتج عنه تراكم عدد العاطلين عن العمل . و دعا السيد الدكتور محي الدين الجريدي رئيس الجمهورية إلى التدخّل لإنصاف الدكاترة المعطلين عن العمل بانتداب 5000 دكتور انتدابا استثنائيا مباشرا كمرحلة أولى والنسج على منوال ملف الأساتذة النواب الذين تمّ انتدابهم و ادماجهم في وزارة التربية مؤخّرا.
الدكاترة الباحثون... طاقات علمية تعجز الدولة عن توظيفها!

الحقيقة التي لا يجرؤ حكام تونس على إظهارها، هي أن قرار توظيف الدكاترة الباحثين في الوظيفة العمومية بيد صندوق النقد الدولي الذي يفرض على الدولة التونسية عدم الانتداب في الوظيفة العمومية بدعوى تقليص كتلة الأجور ضمن حزمة من الإملاءات التي يفرضها الصندوق على تونس تحت مسمّى الإصلاح المالي والاقتصادي، بعدما أغرق الدولة في دوامة الديون وجعلها خاضعة للجهات الدائنة. إن تخلي الدولة عن واجباتها تجاه تشغيل الدكاترة الباحثين، ليس ناتجاً عن قلة الأموال وإنّما هو ناتج عن تنصل الدولة من مسؤولياتها في الرعاية ؛ فعدم سعي الدولة لاسترجاع ثروات الشعب التونسي التي ابتلعتها الشركات الغربية وسيرها قدما في تسليم ما تبقى من مقدرات البلاد للجهات الأجنبية ، جعلها تفقد مصادر ضخمة من مصادر التمويل التي تحتاجها لبعث المشاريع الطموحة كالتصنيع والزراعات الاستراتيجية التي تستوعب الخبرات العلمية التي تزخر بها البلاد من دكاترة ومهندسين وغيرهم.

و عليه فإن النظام الرأسمالي هو السبب الرئيسي والمباشر للبطالة عموما و لبطالة الدكاترة الباحثين على وجه الخصوص وإن حلّ المشكلة حلاً جذرياً يتلخص ببساطة باسترجاع الثروات المنهوبة وإدارتها من طرف الدولة إنتاجا وتسويقا، وإلغاء الخصخصة تماماً، وهذا يعني إلغاء النظام الرأسمالي وإبطال أحكامه، وهو ما لا يقبل به أساطين الرأسمالية وحيتان المال، لذلك كان لا بد من الثورة على الرأسمالية وإسقاط أدواتها المحلية لرفع الظلم عن الناس.

بقلم أ.محمد زروق

ماذا تريد أمريكا من سوريا؟

منذ اندلاع ثورة الشام بداية آذار/مارس 2011، وحتى نهاية حكم الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 كانت أهداف أمريكا واضحة بشأن سوريا، وتمثلت في منع تصدير الثورة وعدم سقوط النظام السوري مع إجراء عملية تجميل له، ولم تتغير هذه الأهداف حتى اللحظة، أما التغيرات فكانت في الوسائل والأساليب فقط وهي أصلاً وجدت لخدمة الأهداف فإن فقدت دورها كان لزاماً تغييرها، أما مسألة نفوذ أمريكا في سوريا فلم يكن محل بحث حيث انتفى الصراع الدولي وكان الجميع تحت الخط الأمريكي، إلا محاولات بعضهم التشويش فقط لا الصراع، وما كانت روسيا وغيرها إلا أوراقاً وأدوات لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية.

وبمجرد الانفتاح الأمريكي رفع الاتحاد الأوروبي عقوباته عن سوريا، بما يشمل رفع القيود على قطاعي المال والطاقة وإزالة البنك المركزي السوري من قائمة العقوبات. وفي روسيا، أشار نائب وزير خارجيتها سيرجي فيرشينين إلى مواصلة روسيا التفاوض مع الحكومة السورية بشأن وضع القواعد العسكرية الروسية في سوريا. وقال وزير خارجية كيان يهود جدعون ساعر عقب لقاء الشرع بترامب إنَّ تل أبيب تريد علاقات جيدة مع النظام السوري الجديد، في رسالة إيجابية لترامب قد تفيد برغبة الاحتلال في عقد صفقة مع سوريا تحت رعايته. ومن جهة أخرى، اقترح باراك إجراء مفاوضات بين الاحتلال وسوريا لإبرام اتفاقية عدم اعتداء.

وإنما كان الصراع الحقيقي هو بين الأمة وبين الغرب كله وعلى رأسه أمريكا، وقد قدم الكونغرس ملايين الدولارات لدعم المقاتلين السوريين الذين كانوا يقاتلون نظام أسد وأنشأت غرفتين لها في الشمال والجنوب وربطت حركة الثوار بها واستخدمت لذلك الكثير من الدول والمنظمات والأفراد.

وسوريا تعتبر منفذا رئيسيا لغرب آسيا على البحر المتوسط وصلة الوصل بين منطقة الخليج العربي وأوروبا براً وبحراً وبوابة لنقل الطاقة من منطقة الخليج وإيران إلى أوروبا، فالطبيعة الجغرافية المسطحة لسوريا "شبه خالية من الحواجز الطبيعية كالجبال" تجعل من بناء شبكات الأنابيب الناقلة للنفط والغاز أكثر سهولة وأقل تكلفة من تركيا ذات الطبيعة الجبلية، الطامعة لأن تكون مركزاً لنقل الطاقة إلى أوروبا، وبالتالي فإن سوريا تشكل نقطة عبور وممراً طبيعياً لموارد الطاقة في الشرق الأوسط "إيران ومنطقة الخليج العربي" إلى أوروبا.

كما تمتلك سوريا حقول غاز طبيعية مهمة وهي منطقة ذات علاقة ونظرة تاريخيّة واستعمارية نظراً لتاريخها الإسلامي ودورها وعلاقتها بأوروبا فضلاً عن النظرة المستقبلية لها، وما ذكر فيها من روايات تتعلق ببلاد الشام وفضلها ودورها في التغيير، لذا ينظر الغرب كله لمنطقة بلاد الشام نظرة مختلفة ومتميزة عن غيرها وإن كانت جميع بلاد المسلمين تحمل المبدأ نفسه لكن تميزت بلاد الشام بخصائص مختلفة. ولأجل هذه الأمور اهتمت الولايات المتحدة بالثورة السورية فضلا عن طبيعة ثورتها التي اختلفت كل الاختلاف عن ثورات الربيع العربي حيث رفعت راية رسول الله ﷺ ونادت بتطبيق الإسلام وأنتجت حركات تحمل أفكاراً إسلامية، ومن جميع دول العالم تسابق المسلمون لنصرة ثورة الشام.

ولما سقط بشار أرادت أمريكا المحافظة على النظام وإن سقط رأسه، فأوكلت المهمة لتركيا وكانت قبل ذلك قد أعطت لها دوراً كبيرا في سوريا، حتى آلت المهمة إلى أن تختار تركيا بعضاً ممن تعتبرهم أمريكا أعداء لها بل وصدرت بحقهم أحكام ومطالبات دولية، ولكن يبدو أن تحضير تركيا كان منذ فترة طويلة، والعلاقات بينها وبين الجولاني قديمة نوعا ما ولا تخفى العلاقة بينهما والدعم العسكري والاحتضان التركي بعد الثورة، ودور تركيا معلوم لا يجهله أحد.

بعد سقوط بشار اختلفت الأمور وتسارعت الأحداث وظهرت تباينات كثيرة جدا في سوريا سواء تعلق الأمر بالداخل السوري أو الخارجي، وهنا لا شك اختلفت الرؤية وتباينت المخططات بين مطالب الحاضنة الثورية وبين أمريكا صاحبة النفوذ وبين لاعب جديد وهو كيان يهود، ولكن تبقى الكلمة الفصل لأمريكا. فماذا تريد أمريكا؟

مطالب أمريكا من الإدارة الجديدة متعددة وكثيرة منها ما يتعلق بالداخل السوري ومنها ما يتعلق بخارجه:

أما ما يتعلق بالداخل وعلى رأس ذلك الإسلام، والدستور، والشكل المدني، والعرقيات الصغيرة ودورها في الحكم والإدارة وعلاقتها مع دمشق، وشكل نظام الحكم، والفيدرالية، وتكوين الجيش، ودمج الثوار، وضبط السلاح وحصره بيد الدولة، وموضوع المقاتلين الأجانب وإخراج بعضهم وطردهم ونفي المقاتلين الفلسطينيين، حيث أعلنت وزارة الدفاع "دمج 3500 مقاتل أجنبي في الفرقة 84 المشكلة حديثاً. وتبدل موقف أمريكا، حيث صرح مبعوثها باراك أنَّ من الأفضل إبقاء المقاتلين الأجانب تحت مظلة الدولة بدل إقصائهم؛ لمنعهم من الانضمام إلى الجماعات الجهادية".

وكذلك الخصخصة والاستثمار ودور الشركات الأمريكية وخاصة ما تعلق بالنفط والغاز، فقد وقعت الحكومة السورية في 29 أيار/مايو اتفاقية بقيمة ٧ مليارات دولار مع شركات دولية في قطاع الطاقة، منها شركات UCC القابضة وباور إنترناشونال وأورباكون القابضة القطرية وكايلون جي إي إس إنرجي ياتيريملاري وجنكيز إنرجي التركيتان.

وأما ما هو متعلق بالمطالب الخارجية فهناك مطالب تتعلق بالتطبيع مع كيان يهود وعدم تشكيل خطر عليه والانسجام مع اتفاقيات أبراهام، وقد ورد في مقال للجزيرة تحت عنوان: (ماذا تريد أمريكا من سوريا الجديدة؟) "بيد أن لقاء ترامب والشرع لم يكن التطور الوحيد من ترامب تجاه سوريا، حيث أعلن الرئيس الأمريكي عزمه رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا بصورة تدريجية. ووصف ترامب تلك العقوبات بأنها "وحشية" و"معيقة"، مؤكداً أنه حان الوقت لكي "تنهض سوريا" من جديد. جاء هذا الإعلان بعد أكثر من عقد من عقوبات مشدّدة عزلت سوريا عن المنظومة المالية العالمية بشكل كلي. ومن الواضح أن واشنطن اعتمدت مقاربة جديدة في التعامل مع الحكومة السورية الجديدة، تنتقل فيها من سياسة العزل والعقاب إلى سياسة الانخراط المشروط والدعم الحذر، فقد أبدى المسؤولون الأمريكيون استعدادهم للعمل مع سلطات دمشق الانتقالية إذا التزمت بمسار التسوية السياسية وراعت المطالب الدولية".

وأمام هذه المطالب الكثيرة والمتعددة نجد الإدارة الجديدة منسجمة إلى حد كبير مع مطالب أمريكا بل تظهر لها الود والقبول والإذعان وشاركت في مفاوضات مع يهود وأظهرت إذعانها المذل في ملف السويداء ومن قبلها المقاتلين الأجانب والحاضنة الثورية.

وخلاصة الكلام إن الولايات المتحدة استطاعت المحافظة على النظام واستبدلت عميلا بعميل، ليقوم بما لم يقم به سلفه، فهل يعي الثوار خلف من يلتفون؟ وهل يعون على التلاعب والتضليل الفكري لجماعة الجولاني ومن خلفه بالطروحات في الشام بضرورات الواقع والرخص المتاحة؛ صلح الحديبية وغيرها مما يطرح؟

بقلم: الأستاذ عبد الحكيم عبد الله

الصندوق الأسود للفكر الغربي

بعد دراسة بحثية مفصلة استغرقت أكثر من خمس سنوات لأصول المبدأ الديمقراطي، العلماني، الليبرالي، الرأسمالي، تبينت لنا الجوانب التالية التي تنقض الأسس الفكرية التي قام عليها ذلك المبدأ، وتظهر تناقضاتها المعرفية (الإبستمولوجية)، وتسلِّط الضوء على عجز الديمقراطية والعلمانية عن تشريع أي قانون يحقق العدالة في المجتمع، أو يبين الحقوق وينظمها، أو يبين المصلحة العامة التي ستتأسَّس الدولة بهدف تحقيقها أو يحدد الخير والشر، أو الصواب والخطأ على وجه يحقق تأسيسًا مرجعيًّا للتشريعات لتحقّق مقاصد تشريعية وأعرافًا مجتمعية محددة. وفوق ذلك، وبعد دراسة مستفيضة للتنظير الفكري والتأسيس القانوني لمرجعية أصل السلطة أو مصدرها، بحسب منظري الفكر الغربي أنفسهم، فإن هذه الدراسة تطرح وبكل قوة مأزق الدولة الحديثة؛ المأزق الفكري المعرفي (الإبستمولوجي) المتمثل في:

أولًا: مأزق إحداث الشرخ الفكري بين الإنسان ووظيفته في الحياة، وبين الحياة نفسها:

وقد توصلت دراستنا البحثية لأصول المبدأ الديمقراطي، العلماني، الليبرالي، الرأسمالي إلى بيان:

1- **افتقار المبدأ الديمقراطي – العلماني – الليبرالي إلى وجود فكرة كلية (holistic world view) عن الكون والإنسان والحياة**، الأمر اللازم لتشكيل منظومة فكرية تصلح معها إطارًا تنبثق منه أسس عقدية تنبثق عنها أنظمة لمعالجة المشاكل، سواء أكانت مشاكل اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم أخلاقية.

2- **عدم تقديم المبدأ الديمقراطي/ العلماني سَرديّةً أو روايةً تفسر فيها للإنسان الغايةَ من وجوده**، فلم تَسرُدْ له قصة وجوده وارتباطه بالخالق وبالكون والحياة، وأثر ذلك التفسير على سلوكه بما يتضمنه من تفاصيل منهج الحياة الذي يجب أن يعيش على أساسه، وبما يحويه من نظرية قيمية تحدِّد للإنسان القيم التي يعيش لتحقيقها أو التي يمكنه اتخاذها مقاييس لأعماله. وفوق ذلك، فإنها عمدت إلى فصله عن الرواية أو التفسير الذي يمتلكه هو عن الكون والإنسان والحياة، بما عمدت إليه من قطع الحبل السُّرِّيِّ بينه وبين ذلك المنهج، وتلك القيم، فلا هي قدَّمت له منهجًا ولا تفسيرًا، ولا حتى حفلت بالقيم، ولا تركته يعيش وفق منهجه وتفسيره وقيمه! وهذا الأمر تناقض عقلي، وإشكال فكري ضخم. فإن إدراك الغاية من الوجود ليس بالأمر الثانوي الذي يمكن أن تتجنَّبه الآيديولوجيات بسهولة، ولا يمكن أن يكون أثر انعدامه من التصوُّر على حياة البشر إلا مدمرًا؛ إذ لا يمكن بحال إحداث شرخ فكري في العقل البشري بين التصوُّر عن الغاية من الوجود والمنهج والقيم من جهة، وبين الحياة من جهة أخرى، كما ولا يصح أن تخلو الحياة من ذلك التصوُّر، والعلمانية إنما هي فصل لذلك التصور عن الحياة نفسها!.كذلك، فإن فصل منهج الحياة -الذي تريد العلمانية للإنسان أن يخطه بعيدًا عن أي معتقد يضع له تصورًا عن وظيفة ذلك الإنسان في الحياة (الغاية من وجوده، والمسؤوليات والتكاليف المترتِّبة على هذا التصوُّر) – هو أمر بالغ في التناقض! فكيف لإنسان أن يعزل منهج حياته عن السؤال المركزي المتعلق بدوره ووظيفته ومسؤولياته التي وجد في هذه الحياة ليقوم بها!؛ حيث إن ذلك التصور عن الوجود والحياة لا بد أن يعطي آلية (ميكانيزما) أو طريقة أو منهجًا يبين السلوك والاعتقاد الذي يجب القيام به لأجل بلوغ تلك الغاية أو ذلك الهدف الذي لأجله يعيش الإنسان في هذه الحياة!.

ثانيًا: مأزق شرعية السلطة (مرجعيتها ومصدرها):

نظَّر مفكرو الفكر الغربي لضرورة وجوب بناء قيام الدولة، ودستورها، وقوانينها على أساس تحقيق مبدأ السيادة للأمة، وأن تكون الأمة مصدر السلطات على الحقيقة، فسبب وجود الدولة (السلطة) يجب أن ينبثق عن هذا الأصل وأن تستند إليه لتحقيق شرعية استمراريتها، ويعتبر هذا التأصيل الضمانة الأصيلة لتحقيق سيادة الأمة أو الشعب؛ إذ إن السلطة لا تكون شرعية إلا حين تكون وليدة «الإرادة العامةgeneral will »،للأمة. وأيضًا، ولأنه لا يمكن أن تتمتع الأمة بحقها في السيادة المطلقة، وأن تكون مصدر السلطات، إلا إذا تم تمكينها من ممارسة الأعمال التي تظهر سيادتها، وأن تحقق هذه الأعمال تجسيدًا حقيقيًّا لتلك السيادة. وأيضًا، ولأنه لن تكون الأمة مصدر السلطات على الحقيقة إلا إذا كانت التشريعات والقوانين هي التعبير عن إرادتها هي؛ ذلك الشرط الذي يُبنى عليه شرط وجوب طاعة الأمة للقانون والدستور، على اعتبار أنها ستطيع الدستور والتشريعات التي تجسِّد إرادتها العامة، وتجسِّد تعبيرها عن سيادتها وامتلاكها لسلطانها طبيعيًّا! وستحتاج لمبرر لوجوب طاعة الدستور والتشريعات إن فقدت هذه الصفة!

فإن لم تكن الصلة وثيقة وحقيقية بين الأمة وبين السلطة في الشؤون المتعلقة: بإنشاء التشريعات والقوانين، وفي اختيار السلطة، وتوكيلها بالنيابة عن الأمة في الحكم والتشريع والقضاء المتجسد في واقع سياسي، أو قانوني بما يحقق تجسيدًا حقيقيًّا وفعليًّا لممارسة الأمة لتلك السيادة، كي تكون الأمة مصدرًا للسلطات فعليًا، فإذا ما عجز الفكر الغربي عن إيجاد ذلك التجسيد الحقيقي في الدولة الحديثة، فإن السلطة المنبثقة عنه لن تكون مجسدة على الحقيقة لإرادة الأمة العامة، ولا لأصل أن الأمة مصدر السلطات، وأن لها السيادة والسلطان؛ ويترتب على ذلك أن تفقد الدولة شرعيتها، وأن ينهار عقدها الاجتماعي، وأن تتحول من سلطة ديمقراطية إلى سلطة استبدادية.

هذا وقد فشل النظام الديمقراطي – العلماني – الليبرالي قانونيًّا، وفعليًّا في ضمان تحقيق مبدأ السيادة للأمة أو أن يجعلها مصدر السلطات على الحقيقة، فلا أصل السلطة السياسية، ولا مصدرها آتٍ من «الإرادة العامة» للأمة أو الشعب، فلا يكتسب النظام شرعية قيامه من الأمة، صاحبة السيادة نظريًّا؛ وذلك لأن الأصل كان أن تتجسد تلك العلاقة بين الأمة والسلطات، عبر تمكين كافة الشعب من حقه في السيادة والسلطان، وتشريع القوانين بصورة تمثل كل فرد في الأمة من ذلك الحق تمثيلًا صحيحًا إجماعيًّا؛ ولكن الواقع كان صخرة صماء أمام هذه الفكرة، لأنَّ جَمْعَ الناس كلهم على صعيد واحد، واستشارتهم في كل أمر يتعلق بأنظمة الحكم والإدارة، وبمن يمثلهم، وبما يشرع لهم من تشريعات، وبتحديد ما هي مصلحتهم العامة، وكيف تُرعى، وأن يُجْمِعُوا على ذلك أمر مستحيل؛ فكان التنازل الأول بأن انتقل الفكر الغربي من ممارسة الحق فعليًّا إلى التمكين من ممارسة الحق، وأن يؤخذ برأي الأغلبية، بدلًا من الإجماع، وكانت الصخرة الثانية باستحالة الوصول لرأي الأغلبية عبر تمكين الناس من اختيارهم مباشرة للقوانين والتشريعات والنظم التي سيحكمون بها، وبكيفية تطبيقها عليهم،

فتنازل الفكر الغربي ثانية بأن جعل تجسيد هذه الإرادة العامة، وهذا الحق في السيادة والسلطان في الواقع السياسي عن طريق انتخاب النواب، بصورة «تضمن» -نظريًّا، وتفشل عمليًّا- في تمثيل رأي السواد الأعظم أو أغلبية الأمة، بدلًا من إجماعها، ذلك الحق الذي ادَّعت أنها تأسست بُغيةَ تحقيقه!. وإلى جانب فشل الفكر الغربي في تقنين نظام يضمن تمثيل القائمين على وضع التشريعات والقوانينَ (النواب) لرأي المجتمع وفقًا لما يحقق تمثيل كل منهم لإجماع الأمة أو حتى لرأي الأغلبية، فقد أخفقوا أيضًا في ضمانة ألّا تتركز السلطات في أيدي قلة مستبدة بالقرارات! وباستقصاء النظر وتتبع نتائج الانتخابات المختلفة في العالم في المواقع المتخصصة بتلك المتابعات، وجدنا أن الانتخابات لم تكرس رأي الأغلبية، ولا كان الفائز فيها نتاج رأي الأغلبية، وقد وثقنا هذا في غير موضع من هذا الكتاب.

فمن ناحية فشل الفكر الغربي تمامًا في وضع الآليات الضامنة لتحديد كيف تقتنص وتستنبط الإرادة العامة، أي الإرادة المستقلة عن إرادات الأفراد المتناقضة تجاه قضايا اجتماعهم، فلم يقم أحدٌ، لا عند سَنِّ الدستور ولا عند تشريع القوانين، بدراسة إرادات مجموع الأمة، ومن ثم طرح ما تناقض منها جانبًا، واصطفاء الباقي ليمثل «الإرادة العامة»، وبناء حلول مشاكل المجتمع وعلاقاته بناء على تلك الآراء، كما نظّر بعض المفكرين الغربيين للتأصيل لمفهوم الإرادة العامة، بل إن العلاقات -في واقع الحال في الدول العلمانية الديمقراطية- قامت على **تطويع تلك الإرادات للقوانين والتنظيمات التي ارتأتها الفئات المتحكمة في المجتمع والدولة كالأحزاب السياسية والرأسماليين، والمشرعين، فلم يعد لمفهوم الإرادة العامة من وجود في الواقع.**

لقد تغافل النظام الغربي عن وضع آلياتٍ لمشاورة الناس في التشريعات التي تهمهم بحيث تعكس إرادتهم أو نظرتهم للخير أو المصلحة (إلا نادرًا)، ونواب مجلس النواب (البرلمان) لا يرجعون إلى قواعدهم الشعبية التي انتخبتهم لاستشارتها، ويتصرفون تصرفًا ذاتيًّا يُحكم رأيهم الخاص بهم، وما خلا المسائل التي وردت في وعودهم الانتخابية، فإن الغالبية الساحقة من المسائل التي تعرض لهم خلال وجودهم في مجلس النواب (البرلمان) لم يُنْتخَبوا على أساسها، فإما أنهم يرجعون فيها لرأي أحزابهم السياسية في الغالب، أو لرأيهم الشخصي، فهم لا يمثلون الشعب في تلك الآراء، الأمر الذي تنعدم فيه إمكانية ضمانة حقوق الناخبين أو تحقيق مصالحهم أو تمثيلهم على الحقيقة. وإذا رجعت الهيئات التشريعية في التشريعات والأحكام لرأي الخبراء، فإن الواقع أن المجتمع لم يخوِّل هؤلاء «الخبراء» تحديد المصلحة العامة وسن التشريعات بالنيابة عنهم!

ثائر احمد سلامة

التتمة في العدد المقبل

لا تخذلوا غزة أيها المسلمون

آهٍ على الخذلان، فألمه يفطر القلب، وهو أشد على النفس من ألم الجوع والسجن وضرب السياط. وأهل الأرض المباركة ومنهم أهل غزة هاشم، يستنصرون أمة الإسلام لنصرتهم وتحريرهم، لأن أخوّة الإسلام توجب على المسلمين نصرة المستضعفين منهم، قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» رواه مسلم، فتقوى الله التي في صدور المؤمنين توجب عليهم بذل الوسع في نصرة إخوتهم وتحرير المسجد الأقصى مسرى رسول الله ﷺ، وإزالة كل العقبات التي تحول دون نصرتهم لإخوتهم.

ولكن أنّى للمسلمين أن ينصروا إخوتهم وحدود سايكس بيكو تفرقهم؟

أنّى للمسلمين أن يغيثوا أهل غزة وحكامهم يتآمرون عليهم مع عدوهم في تجويعهم وقتلهم ودفعهم للاستسلام؟

أنّى للمسلمين أن ينصروا إخوتهم وأجهزة المخابرات تحصي عليهم أنفاسهم وتلاحقهم على كلمات يعبرون بها عن غضبهم؟ ويترصدون مواقع التواصل والمساجد حماية للعروش العميلة الخائنة؟!

أنّى للمسلمين أن ينصروا دينهم وعلماء السلاطين يدورون في فلك الحكام العملاء يزينون لهم باطلهم؟!

أيها المسلمون:

إن حالنا في غزة ليس بعيداً عن حال إخوتنا في السودان، ولا يختلف عما أصاب أهلنا في الشام أو إخوتنا في تركستان الشرقية أو بورما أو الصومال أو البوسنة،...الخ. فألم الخذلان يتنقل في بلاد المسلمين بلداً بلداً، وأعداء الإسلام يفتكون بأمتنا في كل مكان، والجريمة الكبرى تكمن في الحكام العملاء الذين يتواطؤون مع الأعداء.

إن الأمة اليوم وصلت إلى حالة من الوعي على أنها أمة واحدة، بدينها وفكرها وشعورها، وأنها جسد واحد يدمي جرح غزة أهل الحجاز ويتألم لمصابها أهل اليمن، ويتأوه لآهاتها أهل مصر، إلا أن أهل الحجاز ومصر والسودان وباكستان وتركيا وسائر بلاد المسلمين قد حبسوا بالحدود والسدود والأوطان ككيانات منفصلة عن أهل غزة، والحال أن القلب والعقل والجنان يتشوقون ويتحرقون لنصرة إخوانهم، واليد التي تبطش والقدم التي تمشي حبسها حابس الحكام والحدود.

إن المسلمين يتأكد لهم يوماً بعد يوم أن هؤلاء الحكام ما هم إلا أدوات بيد اليهود والأمريكان لتخذيل المسلمين عن نصرة إخوتهم، ولولا هؤلاء العملاء لانطلقت الملايين إلى بيت المقدس هادرة بالتكبير لتصلي صلاة النصر في المسجد الأقصى.

فالأمة الإسلامية ليست ضعيفة ولا عاجزة عن نصرة غزة، أو نصرة المستضعفين من المسلمين، ومن يصورها كذلك هم المنافقون وحكام الطاغوت الذين يُشعرون المسلمين بالعجز والضعف، ويرهنون دماءهم ومقدساتهم وأعراضهم لأمريكا والمؤسسات الدولية.

إن أهل غزة يستنصرون الأمة الإسلامية وجيوشها لنجدتهم وتحريرهم من يهود، أما الحكام فيناشدون أمريكا والمؤسسات الدولية لفك الحصار وإدخال المساعدات! وهذا يدل ويؤكد على أنهم لا يعتبرون قضية أهل غزة قضيتهم، فالذي يقرر مصير غزة هو أمريكا ويهود، أما الدور المنوط بهم فهو إبقاء شعوب المسلمين مقهورة تحت ضغط أجهزة المخابرات والقمع حتى يتسنى لأمريكا ويهود تنفيذ مشاريعهم في بلاد المسلمين.

أيها المسلمون:

إن الخروج إلى الشوارع والنزول إلى الميادين نصرة لأهل غزة واجب، ولكنه ليس لمجرد التعبير عن التضامن أو التنفيس عن الغضب ثم العودة إلى البيوت، بل المطلوب منكم هو استنفار جيوش المسلمين، ودعوتها لخلع الأنظمة التي تحول بينكم وبين نصرة إخوتكم.

انزلوا إلى الميادين لتحريض الجيوش على الجهاد في سبيل الله وإزالة الحدود التي رسمها الاستعمار.

نريد نزولاً إلى الميادين دون العودة منها حتى تتحطم العروش وتستجيب الجيوش فلا نأكل حتى يأكل أهل غزة، ولا ننام حتى يطمئن أهل الأرض المباركة، نريد طوفاناً يجتث زمر الخيانة، ويزيل من أمامه كل العوائق والحواجز التي تحول بين الأمة الإسلامية ووحدتها وإقامة دينها والجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمته وجعل كلمة الذين كفروا هي السفلى وكلمة الله هي العليا.

أيها المسلمون:

إنكم قادرون على هذا الخير وإنكم أهل له بل له وجدتم، فانصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم، وانزعوا مهابة الحكام العملاء من صدوركم، ولا تهولنكم قوة أمريكا وغطرستها فإن قوة الله تعالى أعظم، والله أشد بأساً وأشد تنكيلا، فالمؤمن يتوكل على الله حق التوكل وكفى بالله وكيلا، وإن أهل الأرض المباركة بعون الله وتوفيقه سيبقون ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ» رواه مسلم، وإننا مطمئنون لنصر الله القوي العزيز، وإنا ندعوكم للصدق مع الله في نصرة دينكم وإخوتكم، لتنالوا شرف تحرير الأرض المباركة، وهذا الفضل العظيم وهذه المكرمة لا ينالها إلا رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فاصدقوا الله يصدقكم، وحسبكم في هذا قول الله تعالى:

[إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ].

اللهم اشرح صدور المسلمين لطاعتك ونصرة دينك، واجعل لنا من لدنك سلطاناً نصيراً.

بقلم: الأستاذ عبد الله زيد

تتمة...الخلافات الفرنسية الجزائرية، إلى أين؟

ولا تبدو هذه الخلافات، هي السبب الرئيس في التوتر الحاصل بين البلدين؛ ففي ملف الهجرة مثلا يعتبر قبول الجزائر لقرارات الإبعاد من الأراضي الفرنسية تعادل نظيرتها في دول أخرى مثل المغرب وتونس. فضلا عن أن من أثار هذا الملف هو اليمين المتطرف العدو التقليدي للمهاجرين، وهو ما حدا بالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون للتقليل من أهمية هذه التهديدات في تصريح له السبت ٢٢ مارس على القنوات الجزائرية بقوله «هناك فوضى عارمة وجلبة سياسية (في فرنسا) حول خلاف تم افتعاله بالكامل»، مضيفا: «نعتبر أن الرئيس ماكرون هو المرجع الوحيد ونحن نعمل سويا».

وبخصوص زيارات المسؤولين الرسميين الفرنسيين إلى الأراضي الصحراوية، التي تعتبرها الجزائر محتلة من المغرب، أوضح تبون أن هذه الزيارات "ليست استفزازا" واسترسل قائلا: "لسنا مغفلين، فنحن نعلم تماما أن مسألة الحكم الذاتي فرنسية قبل أن يتولى جيراننا من الجهة الغربية الدفاع عنها"، مضيفا أن "فرنسا والمغرب يتفقان جيدا وهذا أمر لا يزعجنا، إلا أن المشكل يكمن في طريقة التباهي تلك، فهي تضايق الأمم المتحدة والشرعية الدولية".

إن ما يقلق فرنسا حقا هو انحسار نفوذها التقليدي في أفريقيا بعد انسحاب قواتها العسكرية من مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد والسنغال، وهي تناور من أجل المحافظة على مصالحها الحيوية في الجزائر بعدما اضطر أزلامها في الجيش الجزائري للتنحي عن الحكم لصالح رجل بريطانيا بوتفليقة، بعدما أوغلوا في دماء أهل الجزائر أثناء العشرية السوداء في تسعينات القرن الماضي والتي راح ضحيتها 250 ألف جزائري، جراء تدخل الجيش لإبطال نتائج انتخابات 1991 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث استقال الرئيس الشاذلي بن جديد ودخلت البلاد في حرب دموية استمرت عشر سنوات، وشارك في تلك المجازر طيارون فرنسيون وأزلام فرنسا في الجيش وعلى رأسهم الجنرال خالد نزار الذي كان ضابطا بالجيش الفرنسي زمن الاستعمار، والجنرال توفيق صانع الرؤساء والجنرال محمد التواتي والجنرال محمد العماري الذي كان شعاره في العشرية السوداء "لا أريد أسرى، لا أريد جرحى، أريد قتلى"، وللعلم فإن هؤلاء الجنرالات لم يلتحقوا بثورة التحرير التي امتدت بين 1954 و 1962 إلا أواخر 1961، أي أشهر قبل انتصارها، وهو ما دفع البعض لاتهامهم بأنهم خلية فرنسية لاختراق ثوار الجزائر.

وقام بوتفليقة بمصالحة وطنية للملمة الجراح وبقي يحكم طوال عشرين عاما، إلى أن أسقطه حراك شعبي غير مسبوق عم البلاد عام 2019، وخرج رافضا لعهدة خامسة. ليخلفه عبد المجيد تبون (الذي شغل منصب رئيس وزرائه سنة 2017) إثر فوزه في انتخابات نظمها الجنرال أحمد قايد صالح الذي توفي بعيد الانتخابات مباشرة، وبذلك استطاعت بريطانيا المحافظة على نفوذها مع بقاء رجالات فرنسا بالجيش والأوساط الفكرية والثقافية، مفشلين بذلك حراكا كان سيكنس النفوذ الأوروبي من الجزائر حيث كان شعاره "قاع" أي فليرحلوا جميعا.

ولذلك فإن فرنسا تثير بعض الملفات كملف الهجرة، مستغلة وجود اليمين المتطرف في الحكومة للضغط على الجزائر من أجل عدم المساس بمصالحها ونفوذها، خاصة في ظل التحولات السياسية والثقافية الكبيرة التي تشهدها الجزائر، حيث تسعى لتقليص الاعتماد على اللغة الفرنسية التي طالما ارتبطت بالإرث الاستعماري. وتسير منذ سنوات نحو تعزيز استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم والمؤسسات الرسمية، وهو ما ظهر جلياً في إدخال الإنجليزية ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، أو في المبادرة التشريعية لحصر نشر النصوص التشريعية والتنظيمية باللغة العربية فقط، وهو ما اعتبرته فرنسا خطوة نحو تقليل نفوذها الثقافي في البلاد، وقد أثار هذا التحول استياءها، حيث ترى فيه تراجعاً لنفوذها التقليدي.

هذا بالإضافة إلى تراجع العلاقات الاقتصادية بين البلدين نتيجة لخطة الجزائر في البحث عن شركاء جدد كالصين مثلا، يتعاملون معها وفقاً لمبدأ تحقيق الربح المشترك، ومما زاد من خشية فرنسا على مصالحها خاصة إمدادات الطاقة، ما صرح به مسعد بولس، المستشار الرئاسي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إثر زيارته الاخيرة للجزائر أواخر يوليو أنه ناقش مع المسؤولين الجزائريين "الإمكانات الهائلة لتعزيز التعاون التجاري بين الولايات المتحدة والجزائر في قطاع الطاقة وفي مختلف القطاعات الأخرى". مشيرا بالقول: "لقد كانت هذه الزيارة مثمرة للغاية، وأتطلع إلى استكشاف سبل التعاون المشترك من أجل مستقبل مشرق وسلمي." وجاءت زيارة بولس إلى الجزائر بعد أيام قليلة من تقارير نشرتها مجلات أمريكية متخصصة، من بينها "جيوبوليتيكال ديسك"، تحدثت عن تحركات أمريكية جديدة بقيادة إدارة ترامب لإعادة تموضع الولايات المتحدة في إفريقيا، من خلال نهج يقوم على "الصفقات لا المساعدات"، وتكليف بولس بمهام دبلوماسية في نزاعات معقدة مثل الملف الليبي والسوداني ونزاع الصحراء.

ففرنسا التي زاد اعتمادها على النفط والغاز الجزائريين منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، تخشى على مصالحها الحيوية من الطاقة، فهي تأتي في المرتبة الثانية ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة للنفط والغاز المسال الجزائري في عام 2024، وأيضاً خلال شهرَي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام 2025، وهي تأتي في صدارة الدول الأوروبية المعتمدة على الغاز المسال، بحجم واردات بلغ 18,52 مليون طن في عام 2024، ولذلك ستتزايد ضغوط فرنسا كلما أحست بخطر المساس بمصالحها الحيوية.

إن بلدا مثل الجزائر قدم أهله ملايين الشهداء في مقارعة الاستعمار الفرنسي ويزخر بالطاقات البشرية والطبيعية والتاريخ الإسلامي المضيء لقادر اليوم على كنس النفوذ الأجنبي بكل أشكاله وأركانه ليكون نقطة ارتكاز لمشروع الأمة في الشمال الأفريقي بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة على أنقاض الحكم الجبري. قال صلى الله عليه وسلم: ثم تكون خلافة على منهاج النبوة.

بقلم أ.أسامة الأسعد

"حملة عالمية - حرب السودان: قصّة استعمار وخيانة وخيب

دخل الصراع الوحشي في السودان بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان، الحاكم الفعلي للسودان، والمجموعة شبه العسكرية، قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، نائب بروفايل حرب السودان البرهان السابق في مجلس السيادة، عامه الثالث الآن.

تشير بعض التقديرات إلى أنّ عدد القتلى بلغ 150 ألفاً مع ارتكاب فظائع شنيعة من قبل الجانبين بما في ذلك عمليات الإعدام بدم بارد والتعذيب والاغتصاب الجماعي. كما تمّ الإبلاغ عن عمليّات تطهير عرقي مع ارتكاب مجازر في مختلف المدن والقرى ومخيمات النزوح.

وقد تسببت الحرب في أكبر أزمة إنسانية وأكبر أزمة نزوح وأكبر أزمة جوع في العالم حيث يواجه نصف السكان البالغ عددهم 50 مليون نسمة المجاعة. ومع ذلك، وُصف هذا الصّراع بأنه "حرب منسية" و"أزمة مخفية وغير مرئية" لأنه لم يحظَ بالاهتمام العالمي والتغطية الإعلامية الدولية التي يستحقها.

ولذلك، أطلق القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير حملة عالمية لتسليط الضوء على الكارثة الإنسانية المتفاقمة التي يعاني منها مسلمو السودان.

وستتناول الحملة أيضاً: السياسة والأجندات الخفية وراء الصراع والدول الإقليمية والدولية الراعية للحرب وأسبابها وتاريخ السودان والعوامل التي أدّت إلى صراعاته الأخيرة وفشله الاقتصادي ولماذا سيفشل النظام الديمقراطي في حلّ مشاكل السودان السياسية والاقتصادية والعرقية والاجتماعية المتعددة وكيف يمكن للقيادة الإسلامية لدولة الخلافة الراشدة أن تبني مستقبلاً مزدهراً وآمناً وناجحاً للسودان ولسائر البلاد الإسلامية.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ]

[سورة الأنفال: ٢٤]

القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

تصريحات نتنياهو حول "إسرائيل الكبرى" هي إعلان حرب
تلغى معها المعاهدات وتسير بسببها الجيوش وما دون ذلك خيانة

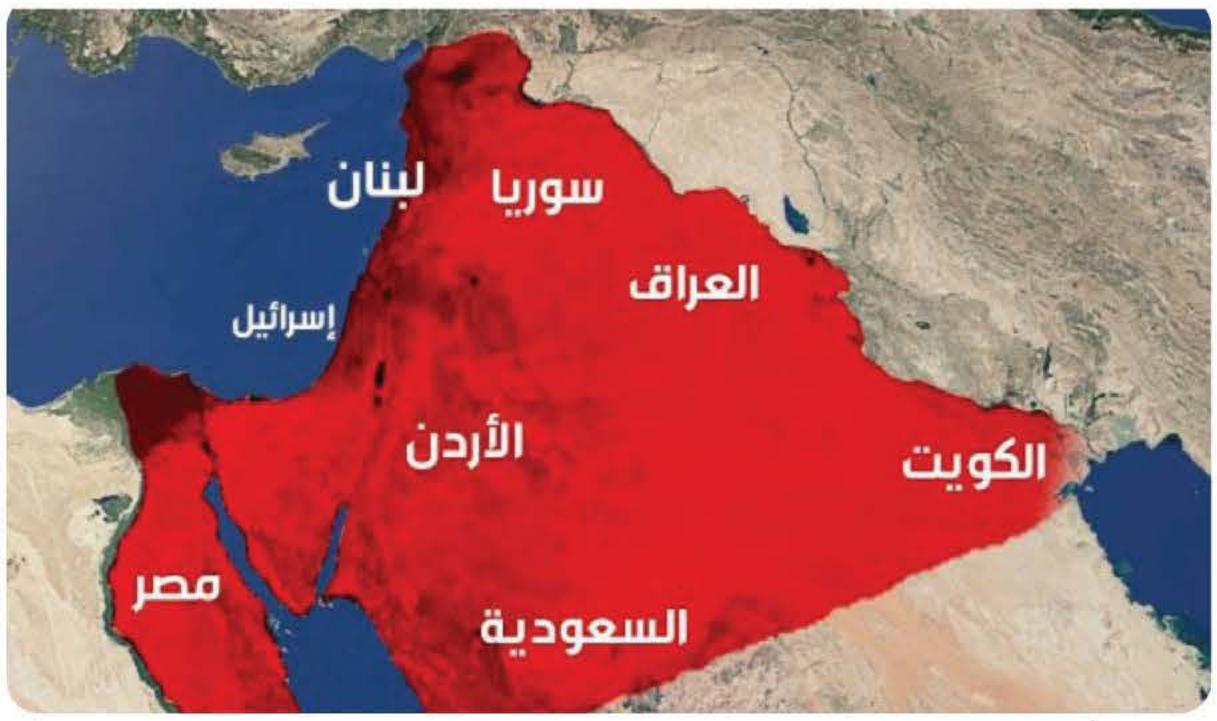

ها هو مجرم الحرب نتنياهو يعلنها بصراحة وبدون تأويل يخدم المتخاذلين حكام العرب وأبواقهم بقوله في مقابلة مع قناة i24 العبرية: "أنا في مهمة أجيال وبتفويض تاريخي وروحاني، أنا مؤمن بشدة برؤية إسرائيل الكبرى، أي تلك التي تضم فلسطين التاريخية وأجزاء من الأردن ومصر"، وكان قد سبقه المجرم سموتريتش بالتصريحات نفسها وضم أجزاء من الدول العربية المحيطة بفلسطين ومنها الأردن، وفي السياق نفسه أعطاه عدو الإسلام والمسلمين الأول رئيس أمريكا ترامب، الضوء الأخضر للتوسع بقوله إن "إسرائيل هي تلك البقعة الصغيرة مقارنة مع تلك الكتل الأرضية الضخمة، وتساءلت إذا كان يمكنها الحصول على مزيد من الأراضي لأنها فعلاً صغيرة جداً".

يأتي هذا التصريح بعد إعلان كيان يهود عن نيته احتلال قطاع غزة بعد إعلان الكنيست ضم الضفة الغربية والتوسع في بناء المستوطنات قاضياً بذلك على حل الدولتين على أرض الواقع، ومثله تصريح سموتريتش اليوم عن خطة الاستيطان الضخمة في منطقة "E1" وتصريحاته حول منع إقامة الدولة الفلسطينية، والتي تقضي على أي آمال بدولة فلسطينية.

فهذه التصريحات هي بمثابة إعلان حرب، لم يكن ليتجرأ عليها هذا الكيان المسخ لو وَجَد زعماؤه من يؤدبهم ويقضي على غطرستهم ويضع حداً لجرائمهم المستمرة منذ إقامة كيانهم وتوسعه بمساعدة الغرب المستعمر، وخيانة حكام المسلمين.

لم تعد هناك حاجة لبيانات توضح ما أصبحت رؤيته السياسية أوضح من الشمس في رابعة النهار، وما يجري على أرض الواقع ببث مباشر من اعتداءات كيان يهود في فلسطين والتهديد باحتلال أجزاء من بلاد المسلمين في محيط فلسطين ومنها الأردن ومصر وسوريا وتصريحات زعمائه المجرمين، هو تهديد جدي لا يجوز أن يؤخذ على أنه ادعاءات عبثية يتبناها المتطرفون في حكومته وتعكس وضعها المأزوم، كما جاء في بيان وزارة الخارجية الأردنية، والذي اكتفى كالعادة بإدانة هذه التصريحات، كما فعلت بعض الدول العربية مثل قطر ومصر والسعودية.

إن تهديدات كيان يهود، بل إن حرب الإبادة التي يرتكبها في غزة وضم الضفة الغربية ونواياه بالتوسع، موجهة للحكام في الأردن ومصر والسعودية وسوريا ولبنان، كما هي موجهة لشعوب هذه البلاد؛ فأما الحكام فقد عرفت الأمة أقصى ردودهم وهي الإدانة والاستنكار ومناشدة النظام الدولي، والتماهي مع الصفقات الأمريكية للمنطقة رغم مشاركة أمريكا وأوروبا كيانَ يهود في حربه على أهل فلسطين، ولا يملكون إلا طاعتهم، وهم أعجز من أن يدخلوا شربة ماء لطفل في غزة، دون إذن يهود.

أما الشعوب فهي تستشعر الخطر وتهديدات يهود على أنها حقيقية وليست أوهاماً عبثية كما تدعي الخارجية الأردنية والعربية، للتنصل من الرد الحقيقي والعملي عليها، وهي ترى حقيقة وحشية هذا الكيان في غزة، فلا يجوز لهذه الشعوب وخصوصاً أهل القوة والمنعة فيها وتحديداً الجيوش ألا تكون لها كلمة في الرد على تهديدات كيان يهود، فالأصل في الجيوش كما يدعي رؤساء أركانها أنها لحماية سيادة بلادهم، خاصةً حينما يرون حكامهم يتواطؤون مع أعدائهم الذين يهددون بلادهم بالاحتلال، بل كان يجب عليهم أن ينصروا إخوانهم في غزة منذ 22 شهراً، فالمسلمون أمة واحدة من دون الناس لا تفرقهم حدود ولا تعدد حكام.

إن الخطابات الشعبية للحراكات والعشائر في الرد على تهديدات كيان يهود، تبقى ما بقي صدى خطاباتها ثم سرعان ما تزول وخصوصاً عندما تتماهى مع ردود الإدانة الجوفاء للخارجية ودعم النظام إذا لم يؤخذ على يديه في إجراء عملي لا ينتظر العدو في عقر داره بل يتحرك هو للقضاء عليه وعلى من يحول بينه وبينهم، قال تعالى: [وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ] ولا أقل ممن يدعي أنه بالمرصاد لكيان يهود وتهديداته من الأخذ على يدي النظام بإلغاء معاهدة وادي عربة الخيانية، وقطع كل العلاقات والاتفاقيات معه، وإلا فدون ذلك خيانة لله وللرسول وللمسلمين، ومع ذلك يبقى حل قضايا المسلمين هو بإقامة دولتهم الإسلامية على منهاج النبوة، ليس من أجل استئناف الحياة الإسلامية وحسب بل للقضاء على المستعمرين ومن والاهم.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية الأردن

الدبلوماسية البحرية بين اليونان وليبيا في مواجهة الاتفاقية التركية الليبية

دعت اليونان الحكومة الليبية المعترف بها دولياً (حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس) لبدء مفاوضات ثنائية حول ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) في البحر المتوسط. تهدف هذه الخطوة إلى إصلاح العلاقات المتوترة منذ توقيع الاتفاقية البحرية الليبية التركية المثيرة للجدل عام 2019. كذلك معالجة اعتراضات ليبيا على مناقصة التنقيب عن الهيدروكربونات التي أطلقتها اليونان قرب جزيرة كريت وتعزيز التعاون الثنائي، خاصة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية القادمة من ليبيا نحو الجزر اليونانية (مثل كريت وغافدوس)

الخلفية المباشرة للتوتر تعود لتوقيع حكومة الوفاق الوطني الليبية وتركيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بينهما. رُسمت الحدود في هذه الاتفاقية بطريقة تتجاهل تماماً وجود جزيرة كريت اليونانية (والجزر اليونانية الأخرى)، حيث اعتبرت خطاً مستقيماً بين الساحل الليبي والساحل التركي. كما تعكس الاتفاقية استمراراً لرؤية تركيا الإقليمية كوريث للخلافة العثمانية، حيث ثبرر أنقرة الاتفاقية بالحقوق التاريخية الموروثة من المعاهدات العثمانية، مثل معاهدة لوزان سنة 1923، التي تعتبرها تركيا غير مُلزمة بحدودها البحرية الحالية.

هذا التوجه يتجسد في تقديم تركيا دعماً عسكرياً مباشراً لحكومة طرابلس منذ عام 2019، مستندة إلى روابط تاريخية وقاعدة بحرية سابقة في العهد العثماني. في حين ترفض اليونان هذا الطرح، مؤكدة أن القانون الدولي الحديث يُلغي الشرعية التاريخية. وقد لجأت أثينا إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على تركيا، معتبرة الاتفاق "انتهاكاً للسيادة".

ردود الفعل الدولية:

أثارت هذه الاتفاقية غضباً شديداً في اليونان وقبرص ومصر، واعتبرتها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي للبحار (UNCLOS) الذي يُعطي للجزر حقوقاً بحرية كاملة. كما واجهت إدانة ودعوات لإلغائها من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خشية من تصاعد التوتر في منطقة حيوية للنقل البحري والطاقة. دعم أوروبا لليونان كحاجز ضد التمدد الروسي في المتوسط عبر حلفاء مثل الجنرال حفتر في شرق ليبيا. ومع ذلك، يُظهر الاتحاد الأوروبي انقساماً داخلياً بين دعم اليونان سياسياً والرغبة في ضمان إمدادات الطاقة من ليبيا عبر تركيا. أما روسيا فترى في هذا التنافس فرصة لتعزيز وجودها العسكري وعرقلة لمشاريع خطوط الغاز المنافسة من مثل إيست ميد، التي قد تقوض صادرات الغاز الروسي.

الصين كذلك عبر استثماراتها في بنية ليبيا التحتية، مستفيدة من الفراغ الأمني لتعزيز مشروع الحزام والطريق.

في حين يتذبذب الموقف المصري بين معارضة الاتفاق التركي لتعارضه مع حدودها البحرية، والتقارب الأخير مع أنقرة، خاصة بعد اكتشافات الغاز في منطقة شروق المشتركة.

توظيف الانقسام الليبي كأداة دولية:

حكومة طرابلس المدعومة من تركيا تتمسك بالاتفاق البحري مع أنقرة، بينما حكومة الشرق تتحالف مع روسيا ومصر. هذا الانقسام يُفقد ليبيا وحدة القرار ويجعلها ساحة تنازع دولي، فتُبرم اتفاقات من طرف دون موافقة الطرف الآخر. ما يجعل الدعوة اليونانية، رغم طابعها القانوني، تصطدم بعقبة جوهرية: غياب سيادة موحدة في ليبيا.

المحرك الأساسي للنزاع يكمن في وجود ثروات هائلة من الغاز تحت قاع المتوسط، ما يجعل المشهد أكثر تعقيدا، حيث تسعى تركيا لضمان حصة عبر الاتفاقيات مع ليبيا، بينما تسعى اليونان لمنع هذا التوسع عبر تحالفات مع مصر وكيان يهود وقبرص. أما ملف الهجرة فقد وظفته أثينا كورقة ضغط، إذ تستخدمه لتبرير تعزيز حضورها البحري والعسكري في الجنوب. من جهة أخرى، تلوح تركيا باستخدام القواعد العسكرية الليبية كورقة ضغط، بينما تلجأ أوروبا لفرض عقوبات سياسية واقتصادية. وهكذا تتشابك ملفات الاقتصاد والسيادة والهجرة في معركة النفوذ بالمنطقة.

استراتيجيات المواجهة في المتوسط بين العسكرة التركية والضغط الأوروبي:

تعتمد تركيا على نهج مزدوج في مواجهة النزاع البحري، عسكرياً بنشر سفنها الحربية لحماية عمليات التنقيب، وتستغل قواعدها في غرب ليبيا كقاعدة الوطية لفرض الأمر الواقع، ودبلوماسياً من خلال التلويح بتأجيل مصادقة البرلمان الليبي على الاتفاقية لابتزاز أوروبا، مستغلة ملفات حساسة كالهجرة والجمارك. في المقابل، تسعى اليونان لتحويل الصراع إلى معركة أوروبية موحدة، عبر تصوير الاتفاق التركي الليبي كتهديد للأمن الجماعي لجذب دعم الناتو والاتحاد الأوروبي، وتوظيف أزمة الهجرة من ليبيا إلى جزرها مثل جزيرة كريت كذريعة لتعزيز وجودها البحري العسكري.

أما السيناريوهات المحتملة فتتجه نحو ثلاثة مسارات مختلفة؛ إما التصعيد العسكري حال مصادقة البرلمان الليبي على الاتفاقية، وهو ما قد يدفع اليونان لردّ مدعوم بحلف الناتو، أو تقسيم النفوذ عبر مفاوضات ثلاثية (تركيا، اليونان، ليبيا) بوساطة أممية، تضمن حصصاً في ثروات المتوسط، أو استمرار الجمود بسبب الانقسام الليبي الداخلي وعجز القوى الدولية عن فرض حلٍّ نهائي.

من هنا يتبين أن الحدث الليبي-اليوناني ليس مجرد نزاع حدودي، بل هو تجسيد لصراع جيوسياسي أوسع، حيث تُعيد القوى الكبرى تشكيل تحالفاتها في فراغ السلطة الليبي، مستعينة بإرث التاريخ وثروات المستقبل. وسيكون لتركيا الدور المركزي في مقاومة أي محاولة لتقويض اتفاقية عام 2019 أو تقليص نفوذها في ليبيا وشرق المتوسط. بل قد تضغط على ليبيا أو تقدم وعوداً وتهديدات للحفاظ على الوضع القائم.

ختاما، يبقى الرقص على القانون الدولي غير ذي جدوى، إذ سيُحدث صراعات جانبية وتنازعاً على مصالح وطنية ضيقة، ما يعزز انقسام دول المنطقة ضمن فلك القوى الكبرى المسيطرة في العالم، في حين يكتوي المسلمون بدرجة أولى بنار هذا القانون الدولي، الذي في ظلّه عاشت البشرية حربين عالمتين مدمرتين، والذي كرّس تاريخيا هيمنة الدول الكبرى على المسلمين، وتتعارض قوانينه مع أحكام الإسلام جملة وتفصيلا، بل كان وراء جلّ مصائبنا في العصر الحديث من إسقاط الخلافة إلى تقسيم بلاد المسلمين إلى زرع كيان يهود في قلب الأمّة الإسلامية، إلى ما يحدث الآن في غزة والسودان وغيرهما من بلاد المسلمين. فالقطع مع هذا النظام الجائر لا يكون إلا بإقامة دولة الخلافة التي ستستأنف الحياة الإسلامية فتفرض واقعا دوليا جديدا، وتسترد الأمّة حقها الشرعي والتاريخي لكل شبر في البحر والأرض والجو خضع يوما ما لسلطان الإسلام، وستعمل دولة الخلافة منذ قيامها على تركيز أعراف دولية ترتقي بالبشر وتنتصر للمظلوم وتضع حدا للاستعمار ونهب الثروات والتحايل على الشعوب المستضعفة في العالم، [وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ].

بقلم: الأستاذ ياسين بن يحيى